الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣
والآفاق المستقبلية

The Reality of Iraqi Economy After The 2003.

م. د. ابتهال محمد رضا داود

كلية الزراعة – جامعة بغداد

Ibtihal Mohammed Ridha

Instructor in Agriculture College

Abstract:

Iraq's economy is described as an unilateralism for adoption huge on the oil sector and is the main source to finance the economic machine of agricultural and industrial infrastructure and public services.

The heavy reliance on oil led to distortions and structural imbalances in economic sectors so the government tried, (especially in late 1977) to prepare national development plans five-year plans to reduce dependence on oil production, but the Iran-Iraq war prevented that Iraq's economy is affected by internationalization to the extent that detracted Iraqi sovereignty since 1990 through the Development Fund for Iraq and war reparations ... etc. But after the 2003 US-led invasion and the impact of declining oil production and increased poverty and system banking cash. The United States tried to issue a number of economic decisions and to call for a shift awards a market economy as the best, according to the US view.

The harvest years proved dependence on the Iraqi economy stressful forces working on the looting of the Iraqi economy is like a new approach capitalist Instead of laissez-faire, which is consistent economic interest's composition and philosophy of the future.

المقدمة

يعتمد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة، وهو المصدر الوحيد للحصول على العملات الصعبة التي يحتاج اليها لتمويل مستورداته والوفاء بسائر التزاماته المالية الأخرى. الا ان الاعتماد الكبير على النفط ادى الى حدوث تشوهات واختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية لذا حاولت الحكومة، لاسيما في اواخر عام ١٩٧٧ الى اعداد خطط التنمية القومية الخطط الخمسية لتقليل الاعتماد على انتاج النفط، الا ان الحرب العراقية الايرانية حالت دون تنفيذ ذلك. مما اضطرت الحكومة الى تبني برنامجا للتحرير الاقتصادي كمخرج لمشكلاتها الاقتصادية.

تأثر الاقتصاد العراقي بالتدويل بدءاً من عام ١٩٩٠ الى الحد الذي انتقص من سيادة واستقلال العراق من خلال صندوق تنمية العراق وتعويضات الحرب ومشروطيات صندوق النقد الدولي ... الخ .

اما في عام ٢٠٠٣ وبتأثير الغزو الأمريكي للعراق تراجع الانتاج النفطي وتدنت مستويات المعيشة وتفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة وارتفاع معدلات التضخم زادت حدة التشوهات الهيكلية والضريبية والتشوهات في نظام الاسعار ونظام الصرف الاجنبي والنظام النقدي والمصرفي.وقد عملت الولايات المتحدة الامريكية الى اصدار عدد من القرارات الاقتصادية والدعوة الى التحول نحو اقتصاد السوق والذي يعد بحسب وجهة نظرها الحل الامثل للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحقق التنمية الاقتصادية في البلاد.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة الى اعادة هيكليته لصالح القطاع الانتاجي مما يتطلب سياسات اقتصادية اكثر فاعلية للتخلص من المشاكل التي يعاني منها.

أهمية البحث :

تبرز اهمية البحث في انه يعالج الأخفاقات التي مرت بها السياسات الاقتصادية المتبعة لإدارة الاقتصاد العراقي ما بعد ٢٠٠٣ ورسم صورة لمستقبل الاقتصاد العراقي تكون فيه السياسات الاقتصادية اكثر عقلانية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة واقع السياسات الاقتصادية التي اتبعت لفترة ما بعد عام ٢٠٠٣ وما تمخض عنها من اخفاقات ورسم صورة للمستقبل يكون فيها القطاع الانتاجي في الصدارة .

هيكلية البحث :

قُسم البحث الى ثلاثة مباحث وهي :-

المبحث الاول : طبيعة الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني : اثار الاحتلال على الاقتصاد العراقي

المبحث الثالث : مستقبل الاقتصاد العراقي

المبحث الاول
طبيعة الاقتصاد العراقي

يوصف الاقتصاد العراقي بالإحادية لاعتمادهِ الضخم على قطاع النفط ويُعد المصدر الرئيس في تمويل الميزانية العامة للدولة، وفي تمويل الماكنة الاقتصادية من زراعية وصناعية وهياكل اساسية وخدمات عامة.

وان الاعتماد على النفط إدى إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي، عانى منها عقوداً طويلة تمثلت في ادارة الاقتصاد الوطني، والهيكل الإنتاجي، والانفاق الحكومي، والاعتماد على الخارج، بسبب ارتباطه بالأسواق العالمية وتقلباتها. وفي سعيها لتصحيح الاختلالات الهيكلية قامت الحكومة العراقية بإعداد خطة التنمية القومية الخطط الخمسية، هدفها تقليل الاعتماد على انتاج النفط والتوجه نحو الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي والصناعات الثقيلة لصناعة وسائل الانتاج وتطوير الصناعات التصديرية المعتمدة على الموارد المحلية لإيجاد مصدر جديد للدخل القومي. غير ان اندلاع الحرب العراقية- الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ أدى إلى تعطيل تنفيذ هذه الخطط والاستعاضة عنها بمناهج استثمارية سنوية بقرار من السلطة السياسية آنذاك نتيجة لانخفاض العوائد النفطية التي كان يعول عليها في تنفيذ هذه الخطط، وتوجيه الجزء الاكبر منها إلى المجهود الحربي[١].

وخلال فترة الحرب العراقية- الايرانية تبنت الحكومة ما يسمى بسياسة الحرب والبناء في آن واحد، مما تتطلب توسيع الانفاق الحكومي العسكري والمدني في الوقت الذي بدأت فيه موارد النفط بالانخفاض وبعد استنفاذ الاحتياطي النقدي بدأت الحكومة بالاقتراض الداخلي والخارجي على مستويات عالية[٢] فمن بين الاضرار التي تكبدها الاقتصاد العراقي خسارة ما يقارب ٦٢ مليار دولار من العائدات النفطية، واستنزاف ما يتراوح بين ٣٥ و٤٠ مليار دولار من ارصدة الاحتياطات الاجنبية، وتراكم الديون الخارجية التي قدرت بنحو ٤٢ مليار دولار لدول غير عربية و٣٥ مليار دولار لدول عربية،

(١) فالح عبدالجبار، التحول الديموقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، ٢٠١١، ص١٨٨.

(٢) ذكاء الخالدي، تعقيب على بحث سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٨٨٢.

وتحمله نفقات عسكرية اضافية قدرها ١٠٥ مليارات دولار، وتدمير بنى تحتية بما يعادل ٣٠ مليار دولار[١].

فضلاً عن هذه الخسائر المالية، فقد توقفت عملية التنمية الاقتصادية، جراء غياب الاستثمارات، وتجنيد شريحة واسعة من الايدي العاملة لخوض الحرب، والنقص الشديد الذي عانتهُ القطاعات الاقتصادية الانتاجية في مدخلات المواد الاولية وقطع الغيار والمعدات الرأسمالية. ونتيجة لذلك، بات الناتج المحلي الاجمالي (محسوباً بالاسعار الثابتة) يميل إلى التراجع بنسبة ١،١% سنوياً خلال سنوات الحرب ليسجل خلال المدة ١٩٨٠- ١٩٨٩ خسارة اجمالية قدرها ٣٤٢ مليار دولار تقريباً (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) بدلاً من ان يواصل مسيرة نموه[٢].

اضطرت الحكومة في حينها اواخر سنوات الحرب إلى تبني برنامجاً للتحرير الاقتصادي كمخرج لمشكلاته الاقتصادية، وقد تبع ذلك اجراءات تقشفية وتخفيض مستوى الانفاق العام، وترشيق الجهاز الاداري، كما تضمن هذا البرنامج بيع المزارع الحكومية وعدد من منشآت القطاع العام الصناعي إلى القطاع الخاص والاهتمام بتوفير المنافسة في النشاط المصرفي وتحرير اسعار السلع الزراعية والعديد من اسعار السلع الصناعية وإيجاد سوق للأوراق المالية وتقديم الحوافز لنشاطات القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الاجنبي، وكان من نتيجة هذه السياسة انخفاض نسبة التدخل الحكومي إلى (٥٤%) عام ١٩٩٢ حتى وصلت إلى (١٨%) في عام ١٩٩٧[٣].

وقد تأثر الاقتصاد العراقي وإدارته بالتدويل بدءاً من القرار ٦٦١ عام ١٩٩٠ مروراً باللجنة الاقتصادية التي أنشأها لتقييد التجارة الخارجية للعراق وحصرها في المتطلبات الانسانية التي كرسها برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء فيما بعد، واستمر التدويل والتدخل بأشكال تنتقص من سيادة العراق واستقلاله، في نظام الصندوق العراقي للتنمية وتعويضات الحرب وبرنامج اعادة هيكلة المديونية والمشروطات المرتبطة بها، ومن بينها رفع اسعار المنتجات النفطية التي كانت من ابرز اسباب موجات التضخم ، وذلك لكونها من السلع الاساسية عموماً التي تحدد تكاليف النقل والإنتاج الخاص للكهرباء،

(١) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٦، ص٧.

(٢)المصدر نفسه، ص٧.

(٣) ستار جبار خليل البياتي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق وحدة الاهداف وواقعية الحل الاقتصادي، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص٥٠٨.

وتلك الصيغ في التدخل أضعف الدوائر المعنية ورسخت ثقافة لا تساعد في اعادة بناء الدولة على الوجه الصحيح[١].

لقد كان الاقتصاد العراقي معتمداً بشكل كبير على القطاع النفطي، وبات من الطبيعي ان يتقلب حجم الناتج المحلي الاجمالي بتقلب انتاج البلاد من النفط ، وفي اعقاب العقوبات المفروضة عليه واستنزاف ما يتراوح بين (٢٥-٣٥%) من العائدات النفطية العراقية لدفع التعويضات، فأن الاقتصاد العراقي والانتاج النفطي، بقيا راكدين برغم عودة الحياة إلى القطاع النفطي مع تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء[٢].

وبسبب الجمود الذي اصاب القيمة الفعلية للناتج المحلي الاجمالي، الذي تزامن مع الارتفاع المستمر في معدلات النمو السكاني، فقد انخفض دخل الفرد عام ١٩٩٥ إلى ما لا يزيد عن (٥٠١) من الدولارات، وبلغ حجم الانتاج النفطي (٧٣٧) الف برميل يومياً، قبل ان يزداد بنسبة (٤٤%) عام ٢٠٠٠، وليصل إلى ذروته عند مستوى (٢،٨) مليون برميل يومياً[٣].

وقد هبط الناتج المحلي الاجمالي خلال الاعوام اللاحقة (٢٠٠١-٢٠٠٢-٢٠٠٣) مع هبوط انتاج النفط ليؤدي هذا الى تراجع كبير في دخل الفرد الواحد، مقترناً بارتفاع عدد السكان ليبلغ عام ٢٠٠٣ (محسوباً بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) (٤٨٣) دولاراً، ونتيجة لذلك صار الخط البياني لمستويات المعيشة يتجه نحو الاسفل ليزداد الفرد العراقي فقراً على فقر قياساً مع ما كان عليه الامر سابقاً[٤].

اما في عام ٢٠٠٣ وبتأثير الغزو الامريكي للعراق وتراجع الانتاج النفطي من (٢،١) إلى (١،٣) مليون برميل يومياً (بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣) والدمار الشامل الذي اصاب الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته والتباطؤ الشديد في الفعاليات الاقتصادية، فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٢٢%) تقريباً (بالأسعار الثابتة) إذ لم يزد إلا قليلاً على (١٢) مليار في ذلك العام، وقد ترافق ذلك مع غياب للطبقة الوسطى وصعود لشرائح طفيلية محددة مستفيدة من العقود الحكومية أو من تهريب النفط، في

(١) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠ ــ ٢٠١١، بغداد، ٢٠١١، ص٢٦٨.

(٧) عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة والتضحية بالأمن الانساني في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص٢٩٨.

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٩٨.

الوقت نفسه الذي تنامت فيه الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات الفقيرة المعدمة ، وزادت درجة تركز الثروة لدى طبقة محدودة من الأفراد، ولاسيما لدى الفئات الحاكمة وحواشيها والمنتفعين منها(١).

في حين تآكلت ثروات الآخرين وشحت دخولهم وتدنت مستويات معيشتهم إلى حد الفاقة والحرمان، كما حدث استنزاف شديد للعقول وهجرة واسعة للكفاءات، وأصيب الاقتصاد العراقي بتشوهات واسعة نتجت عن سياسات غير منسقة وغير عقلانية، أدت إلى تشوهات هيكلية ضريبية وسعرية ومالية وتشوهات في نظام الصرف الأجنبي، وفي هيكل اسعار الفائدة ونظام الاسعار والنظام النقدي المصرفي(٢).

بعد عام ٢٠٠٣ تم اعتماد عدد من السياسات والبرامج لتنظيم النشاط الاقتصادي، لكن هذه السياسات لم تكن موفقة في احداث أية نسبة من النمو في القطاعات الاقتصادية بل العكس حصل تراجع في نمو بعضها لاسيما في المجال السلعي والخدمي وظل القطاع الاستخراجي هو المتقدم على بقية القطاعات. وذهبت التخصيصات المالية من دون ان تحقق الاهداف المطلوبة، مما زاد من تفاقم الوضع الخدمي والمعيشي لشريحة كبيرة من المجتمع العراقي. وفيما يأتي إيجاز لبعض السياسات وما آلت إليه من تراجع(٣):

١- اتضح بان ليس هناك رؤية واضحة لدى الحكومات المتعاقبة، حول الاهداف الاقتصادية للعراق الجديد. وقد يعزى ذلك الى عدم وجود تصورات واضحة لدى السياسيين سواء المساهمين في تشكيل تلك الحكومات أو الذين اسهموا بكتابة الدستور. إذ ان عدم اشارة الدستور إلى الفلسفة الاقتصادية المطلوبة في توجيه الموارد الاقتصادية، قد أدى إلى غياب المرجعية الدستورية للسياسات والبرامج التي تعتمدها الدولة. وهذا ما نجدهُ من تناقض في كثير من القوانين والتعليمات التي تم اصدارها لتفعيل الاقتصاد العراقي. كما هو في قوانين (الاستثمار والشركات والضريبة)، حيث هناك تقاطعات بين تلك القوانين برغم انها تنظم نشاط اقتصادي محدد وهو الاستثمار. وقد كان التوجه المعلن، من قبل الكثير من السياسيين هو تحجيم دور الدولة في مجال الانتاج والتوزيع وحصرها في تقديم بعض الخدمات الاساسية إلا أن الاجراءات التي اتخذت كانت ضد ذلك التوجه، حيث نجد ان الدولة قامت بتضخيم ملاكها الوظيفي الى مستويات كبيرة. مما حول الدولة

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٠١.

(٢) عبدالمنعم السيد علي، البناء الاقتصادي العراقي الأسس والمقومات – القيود والتحديات، في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٦، ص٨٢.

(٣) احمد عمر الراوي، نحو استراتيجية جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص٤٩٠.

إلى اكبر جهاز إداري يعاني من بطالة واضحة. وأثقل هذا الجهاز الموازنات السنوية مبالغ كبيرة تشكل نحو ٨٠% من مجموع تخصيصات تلك الموازنات.

٢- تم اصدار قوانين مهمة عدة ومنها قانون الاستثمار، إلا ان هذه القوانين كانت غير فعالة وغير متجانسة، وعلى الرغم من ان تلك القوانين كان الهدف منها تشجيع القطاع الخاص، إلا انها لم تكن تستند إلى قاعدة صلبة لتحقيقها.

٣- كما ان السياسة المالية التي تشجع على الانفاق العام بهدف توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة التشغيل، واعتماد سياسة نقدية ثابتة لم تكن مجدية في تحقق النمو الاقتصادي ، حيث ان هاتين السياستين كانتا غير متناسقتين وتتقاطعان في بعض البرامج، لاسيما في عملية السيطرة على التضخم. إذ ان الانفاق العام المفرط يزيد من الطلب ومن ثم زيادة المستويات العامة للأسعار. في حين تحاول السياسة النقدية المحافظة على سعر صرف ثابت عن طريق بيع العملات الاجنبية (الدولار) عن طريق المزادات اليومية.

٤- ان الزيادة المتحققة في العوائد النفطية ، لاسيما عندما ارتفعت اسعار النفط إلى معدلات غير مسبوقة في عام ٢٠٠٨، والتي مولت موازنات كبيرة في تخصيصاتها، إلا أنهُ نجد تحويل الفائض من الموازنات السنوية إلى الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية. مما يشير إلى عدم قدرة ومرونة النشاط الاقتصادي من الاستفادة من هذه العوائد.

٥- تخبطت السياسة الاقتصادية فيما بين الالتزام بشروط صندوق النقد الدولي بالتحرر الكامل والسريع، وبين الاحتياجات التي تمليها الظروف غير المستقرة من قيام الدولة بتقديم الدعم لإفراد المجتمع، لاسيما في مجال الغذاء. حيث قامت الدولة برفع الدعم عن الوقود وأبقيت على دعم البطاقة التموينية. وهنا لم تتمكن الدولة من اعتماد سياسة تحرر تدريجية تأخذ بنظر الحسبان الظروف الحالية ولاسيما ان العراق يمتلك احتياطي نقدي جيد يمكنهُ من اعتماد التحرير التدريجية.

٦- ان الاسراع بتوقيع عقود التراخيص النفطية من دون ان يتم تهيأة البنى التحتية للزيادة الكبيرة المتوقعة في الانتاج خلال السنوات القليلة القادمة سيؤدي إلى مشكلات فنية واقتصادية في عملية الخزن والتصدير، الامر الذي يتطلب اعتماد سياسة في مجال النفط تتناسب والتطور المتوقع بالإنتاج.

٧- لقد كان للإنفاق العام الكبير وغير المنظم خلال الاعوام السابقة، والممول من العوائد المالية النفطية، دور في تفاقم وانتشار الفساد المالي والإداري وزاد من تدهور اخلاقيات العمل في المؤسسات العامة إلى الدرجة التي اصبح فيها الفساد المالي سلوك اجتماعي بحسب وصف وزير التخطيط الاسبق السيد علي بابان. مما قوض أية محاولة للنهوض بالواقع الخدمي.

ويتضح مما سبق ان الاقتصاد العراقي تأثر بالحروب العسكرية بدءاً من الحرب العراقية-الايرانية وما نتج عنها من خسائر مادية وبشرية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتدني مستويات المعيشة .... الخ فضلاً عن العقوبات الاقتصادية عام ١٩٩٠ واستنزاف معظم العائدات النفطية لدفع تعويضات الحرب، وانتهاءً بالاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، وما احدثهُ من انهيار اقتصادي وهشاشة في بنية الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني
آثار الاحتلال على الاقتصاد العراقي

ان اهم الآثار الاقتصادية للاحتلال الامريكي على العراق هي:

أولاً: تراجع اداء القطاعات الاساسية

أدت الحرب في العراق إلى شلل تام في عمليات التنمية، التي تعرضت إلى الكثير من النكسات بسبب الحروب التي مر بها البلد، وما خلفته من آثار وخيمة على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الاعتماد المفرط على النفط في تمويل القطاعات الانتاجية في الصناعة، وبعد نيسان عام ٢٠٠٣ لم يسلم الاقتصاد العراقي من آثار الحرب على الارهاب والعمليات المسلحة، التي استهدفتهُ من أجل شله وتعطيله وسيتضح ذلك من خلال ما يأتي[١]:

١- الزراعة: تُعد سلاحاً لتعزيز الأمن الغذائي الوطني وتأمين مستلزمات الغذاء الكافية للسكان في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وهشاشة الأمن الغذائي في البلد، إلا أن واقعها تراجع وتردى بعد عام ٢٠٠٣[٢]، إذ دمر الاحتلال كل مقومات الاقتصاد الزراعي ولوث البيئة بتربتها ومائها وهوائها ودمر مراكز الابحاث وبنوك البذور ومستلزمات الانتاج وقتل وشرد الكثير من الباحثين والعلماء المختصين في الشأن الزراعي وتطويره، وهو ما حول العراق إلى مستورد صافٍ للغذاء وبسبب هذا التدهور للقطاع الزراعي ولأسباب طبيعية وجغرافية وسياسية داخلية وخارجية، أضحى العراق من الدول التي تسير باتجاه فقدان أمنها الغذائي[٣].

وهناك اسباب كثيرة وقفت وراء هذا التدهور والتراجع الخطر في القطاع الزراعي يمكن تلخيصها فيما يلي[٤]:

(١) حسن لطيف الزبيدي، خالد محمد شبر، التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحرب على الارهاب، مجلة حمورابي، العدد ٥، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص١٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٦.

(٣) التقرير الاستراتيجي العراقي، مصدر سابق، ص٢٨٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٨٥.

اولا- ممارسات الاحتلال الامريكي تُعد من أهم اسباب هذا التدهور، فقد نفذت قوات الاحتلال سياسة ممنهجة هدفت إلى تدمير العراق وبنيتهُ التحتية وشل قدرته ونهب ثرواته، ليبقى تابعاً للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الآتي:

أ- عملت حكومة الاحتلال قبل مراسم نقل السيادة في عام ٢٠٠٤ إلى اصدار قانون يحمل الرقم (٨١)، بعنوان (براءة الاختراع، التصميم الصناعي، سرية المعلومات الدوائر المغلقة، وأصناف النباتات)، يحظر بموجبه على الفلاح العراقي استعمال البذور العراقية، ويفرض عليه استعمال البذور الأمريكية، بعد ان كان العراقيون يستخدمون بذورهم المحلية بنسبة (٩٧%) كما ان العراق كان يمتلك منذ التسعينيات بنكاً جمعت فيه البذور المحسنة والمهجنة طبيعياً بخبرات وطنية متميزة، ولكنه دمر بعد الغزو وذهبت محتوياته لتضيع بذلك ثروة لا تقدر بثمن استغرق الحصول عليها زمناً طويلاً.

ب- دمرت قوات الاحتلال البنى التحتية لمشاريع الري وشبكاته، ولوثت مصادر المياه من بحيرات وانهار وسدود بما ألقتهُ فيها من ملوثات كيميائية ونووية... الخ

ج- عمل الاحتلال على تأسيس مراكز ابحاث تابعة لهُ ولحلفائه، مهمتها الاشراف على القطاع الزراعي، بهدف سرقة اموال اعادة الاعمار والتخطيط للزراعة بما يخدم سياسات ومصالح الاحتلال ، وليس بهدف تطوير الزراعة العراقية وتحسين وضع الفلاح.

د- أدى استمرار العمليات العسكرية لقوات الاحتلال طيلة الأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٠ ، إلى قطع وتجريف الكثير من البساتين وأشجار الحزام الاخضر حول المدن والشوارع الرئيسة، مما فاقم من مشكلة التصحر بمستويات جداً مخيفة.

ثانيا- ان انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى نهري دجلة والفرات من تركيا، نتيجة تحكمها بالحصة المائية وإقامة السدود على المنابع الرئيسة، فضلاً عن انشاء ايران سدوداً على روافد نهر دجلة، وتحويل مسار الروافد الاخرى داخل العمق الإيراني، وأدت هذه الحالة إلى شحة مناسيب المياه في هذين النهرين، ومن ثم أثر بشكل كبير في تعرض مساحات واسعة من الاراضي الزراعية للملوحة والتصحر.

ثالثا- عانى القطاع الزراعي من تلوث البيئة وانتشار الآفات الزراعية التي تفتك بالمحاصيل الزراعية وارتفاع اسعار مستلزمات مواد المكافحة بشكل كبير.

رابعاً- عانى هذا القطاع الاهمال الواضح والمتعمد من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، فبينما كانت الدولة العراقية قبل الاحتلال توفر للفلاح العراقي المستلزمات الاساسية للزراعة، مثل الاسمدة والبذور ومادة النايلون ومستلزمات مكافحة الحشرات والآفات الزراعية، فضلاً عن المنح والقروض والسلف الزراعية بشروط ميسرة، وفي اطار قانون حماية المنتجات الزراعية الوطنية من التنافس في السوق المحلية.

خامساً- سياسة اغراق الاسواق العراقية بالمنتجات الزراعية التي مارستها دول الجوار وشجعتها.

سادساً – سياسة الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣/٤/٩، إذ أصبح العراق مستورداً لكل المنتجات النباتية والحيوانية من الخارج، وجعلت من الانتاج المحلي لا يسد حتى كلف الانتاج، مما دفع الكثير من المزارعين إلى مغادرة اراضيهم صوب المدن، مما زاد من ظاهرة (ترييف المدن).

٢- **الصناعة:** واجهت الصناعة نكسات متتالية فتوقفت معظم المصانع عن العمل، فضلاً عن المشكلات التي تواجهها المصانع المستمرة في العمل من شحة الطاقة الكهربائية، وارتفاع تكاليف الانتاج وتردي الواقع الامني في البلد أدت إلى انخفاض مساهمة قطاع الصناعة (باستبعاد قطاع النفط) إلى (١،٤٩%) عام ٢٠٠٧، بعد ان كانت (١،٦٨%) عام ٢٠٠٨ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع حجم القوى العاملة التي يشغلها هذا القطاع[١].

وتشير بعض التقديرات إلى ان نحو (٦٠%) من المشروعات الانتاجية الكبيرة، مازالت متوقفة بشكل نهائي أو جزئي، وهنالك العديد من الاشكاليات لا يزال يعاني منها القطاع الصناعي في العراق، منها عدم وجود خطة لتنمية القطاع الصناعي والوضع الأمني الخطر، وعدم توفر البنى التحتية وتكليف العناصر غير الكفء في إدارة القطاعات، على عكس شعار الشخص المناسب في المكان المناسب، وتوسيع الروتين بما يؤدي إلى عرقلة النشاط الصناعي، والاستيراد المنفلت وفقدان الرقابة وهنالك العديد من الاشكاليات لا يزال يعاني منها القطاع الصناعي في العراق[٢].

٣- **النفط:** ان الأهمية الاقتصادية للعراق تنبع اساساً من امتلاكه للثروة النفطية التي تُعد الركيزة الاساسية والعنصر الاستراتيجي الاول للاقتصاد في اوقات السلم والحرب، إذ يمتلك العراق وبحسب التقديرات (١١٥) مليار برميل كأحتياطي، مع وجود كميات كبيرة اخرى غير مكتشفة حالياً. مما يجعلهُ في المرتبة الثالثة عالمياً بعد المملكة العربية السعودية وكندا من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد[٣].

من المعروف ان المنشآت النفطية لم تتعرض خلال الحرب الاخيرة على العراق إلى ضربات مباشرة كما حدث خلال الحرب العراقية- الايرانية أو حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ولكن حدث ما هو أسوء من ذلك عندما قامت سلطة الاحتلال بخلق فراغ كامل نتيجة حل اجهزة الجيش والشرطة والأمن، وبذلك تعرضت الوزارة ومؤسسات الدولة إلى اعمال نهب وسلب وحرق شهد الجميع على أنه كان وفق عمليات منظمة ومدروسة مسبقاً، ومن ثم فأنهُ على الرغم ما تم ادعاؤه من قبل حول قيام قوات الاحتلال

(١) حسن لطيف الزبيدي وخالد محمد شبر، مصدر سابق، ص١٣٧.

(٢) عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد المسعودي، مصدر سابق، ص٣١٠.

(٣) صلاح حسن الشمري، الاستراتيجية الامريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٤، ص١٩٣.

بحماية وزارة النفط في بغداد، إلا ان مقرات شركات نفط الشمال ونفط الجنوب ومركز الحبيبة لعمليات الاستكشاف والنهروان والعديد من محطات الضخ وعزل الغاز والكابسات واجهزة الحفر ووسائط النقل والمخازن، تعرضت للنهب والسلب[١] وكان حجم التدمير الهائل الذي لحق بالصناعة النفطية العراقية دفع بعض خبراء النفط إلى القول ان تأهيل هذا القطاع سيكلف ٥٠٠ مليار دولار بعد ان دمرتها سنوات القصف والعقوبات والنهب الاخير[٢].

ان خطة احتلال العراق انطلقت من مقاولة النفط الكبرى التي اصدرتها وزارة الخارجية الامريكية في ٢٠٠٢/٢/٢١، ووضعت هذه المقاولة تحت اشراف الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAD) ، وهذه استعانت بشركة بيرينغ بوينت لتنظيم عملية خصخصة الاقتصاد العراقي، وقد نشرت هذه الوثيقة المتضمنة لتفصيلات الاجراءات المراد اعتمادها في العراق ما بعد صدام في موقع الانترنيت (BBConline)[٣] .

وتحاول الشركات الامريكية والبريطانية ان تؤدي دوراً قيادياً في صناعة النفط العالمية، ولتحقق هدفها فهي تدرك أهمية السيطرة على النفط الخليجي والعراقي بصفة خاصة، وتأثير ذلك على قدرتها العسكرية والاقتصادية، لذا تسعى هذه الشركات إلى تحجيم دور الشركات المنافسة أو في اقل تقدير حرمانها من الانفراد بالنفط العراقي[٤] .

ويوضح تقرير نشره معهد بلاتفورم بـ(أن الهدف من غزو العراق أو في الاقل من الاهداف الدافعة لغزو العراق، الثروة النفطية، كما يفضح التقرير النيات الامريكية بشأن نهب الثروة النفطية والتعاقدات التي تمت وتتم لمصلحة هذه الشركات)[٥].

وتشير الدراسة إلى ان التوقعات الاقتصادية – المنشورة لاول مرة في هذا النطاق – تؤكد على ان نماذج التطوير المقترحة ستكلف العراق خسائر بمليارات الدولارات، في حين انها ستدر أرباحاً

(١) عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في ندوة برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٤٠.

(٢) حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧، ص٢٨.

(٣) عبد علي كاظم المعموري، قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية الآثار المحتملة على الاقتصاد العراقي، مجلة ابحاث عراقية، العدد ٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٢٧.

(٤) عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص٢٨٤.

(٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٢٨٦.

خيالية للشركات الاجنبية التي سيتم التعاقد معها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجتين أساسيتين:[١].

الاولى – ان العراق سيخسر ما بين (٧٤-١٩٤) مليار دولار طيلة مدة العقود- فيما يخص اول (١٢) حقلاً نفطياً يتم تطويرها فقط، إذا كان سعر برميل النفط (٤٠) دولاراً، وهذه التخمينات تستند إلى تقديرات محافظة تتراوح ما بين ضعفين إلى سبعة اضعاف ميزانية الحكومة العراقية الحالية.

الثانية- بموجب شروط هذه العقود، فأن ارباح الشركات النفطية وعائداتها من الاستثمار في العراق ستتراوح بين (٤٢%) في الآجل القصير و(١٦٢%) في الآجل المتوسط، وهو ما يزيد عن المعدل الطبيعي للإرباح في مثل هذه الحالات، والبالغ (١٢%) في حده الأدنى في الاستثمارات المماثلة.

ثانياً- الفقر: ارتبط الفقر والحرمان في العراق بالظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد، رغم ان العراق يُعد من البلدان متوسطة الدخل، ورغم ان أراضيه كانت ولا تزال غنية بالموارد الطبيعية، وعُرف سكانه بالجد والاجتهاد وحب العمل، مع ذلك فقد كان لطبيعة الحكم وخصائص النظم السياسية التي حكمت هذا البلد الدور المحوري في صياغة ظروفه واوضاع مجتمعه وظروفهم المعيشية[٢].

ان للفقر نتائج سلبية على اوضاع المعنيين به. كما ينعكس بعضها على واقع المجتمع برمته. إذ ينمو بين صفوف الفقراء التهميش والإقصاء الاجتماعي، ويزداد بين صفوفهم الاغتراب السياسي وعدم الاكتراث بالشؤون السياسية، وتزداد الجريمة، وتتعرض المرأة والأطفال للعنف والعيش على هامش الأسرة، وعلى الرغم من عدم وجود علاقة بين الارهاب والفقر، فأن الارهاب قد اتجه إلى استهداف الفقراء الذين باتوا هدفه اليومي في مواقع العمل وفي الاسواق وحتى في دور العبادة[٣].

وهناك من يرى ان انتشار ظاهرة الفقر يمكن ارجاعها إلى ان البلد يفتقد إلى أنموذج جيد في التنمية الاقتصادية لكون النمط الاقتصادي الحالي مشوهاً ويعتمد على التوزيع وعلى كفاءات ضعيفة وعلى جهود تبذلها الدولة من اجل تشغيل العاطلين عن العمل ولا تستطيع بالنتيجة استيعاب الكثيرين الذين يكتفون في نهاية الأمر بتسلم الرواتب من دون تحقق أية انتاجية. وبالنتيجة فالموازنة بطبيعتها، تشغيلية واستهلاكية تعتمد على الاستيراد والعملة الأجنبية، أما الانتاج فمعدوم تقريباً[٤].

ثالثا- البطالة: تُعد مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي يواجهها العراق، ولا يكمن ذلك في ان ارتفاع عدد العاطلين عن العمل يمثل هدراً في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنهُ من خسائر اقتصادية فحسب، بل في النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة، ولاسيما بين الشباب، إذ

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٦.

(٢٦) التقرير الاستراتيجي العراقي، مصدر سابق، ص٤٦٤.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٦٤.

(٤) مجموعة من الباحثين، الامكانات الاقتصادية لوسط العراق وجنوبه، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص٢٤.

تُعد البيئة الخصبة والمؤاتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف ، فضلاً عن ان ارتفاع البطالة يعني انعدام امكانية الحصول على الدخل، مع ما يترتب على ذلك من خفض في مستوى المعيشة ونمو عدد الذين يقعون تحت خط الفقر(١).

وهناك العديد من الاسباب التي أدت إلى تفاقم اعداد العاطلين عن العمل وارتفاع معدلات البطالة بشكل مباشر وغير مباشر، ومن هذه الاسباب هي(٢):

١- الزيادة الحاصلة في جانب العرض في القوى العاملة نتيجة زيادة نسب النمو في سكان العراق والتي تصل إلى (٣،٥%) كمعدل ، فضلاً عن زيادة قاعدة المشاركة في العمل نتيجة انخفاض سن البدء في العمل، في حين يشهد الطلب على العمل انخفاضاً مستمراً طوال المدة السابقة مما نتج اختلال في المعادلة الآتية "ان الزيادة في العرض من القوى العاملة لا تقابل الزيادة في فرص العمل الجديدة" .

٢- أدى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣ إلى اصدار قرارات كان لها دور مباشر في تفاقم مشكلة البطالة ومنها الآتي(٣):

أ- حل الجيش العراقي الذي كان يستوعب اكثر من ٤٠٠ الف شخص متطوع فضلاً عن نحو ١٥٠ الف جندي مكلف يستوعبهم الجيش لمدة سنتين أو أكثر مما يؤخر هذه الفئة سنوياً من الدخول إلى سوق العمل للمدة التي تخدمها في الجيش.

ب- حل المؤسسات الأمنية الأخرى، ومؤسسات مدنية مثل وزارة الاعلام وهيئاتها التي كانت توظف اعداد كبيرة.

جـ- حل هيئة التصنيع العسكري وتسريح اعداد من منتسبيها من دون ايجاد البديل لاستيعاب هذه القوى العاملة التي في معظمها قوى عاملة شابة.

٣- ضعف القطاع الخاص في العراق، وضعف دوره وإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تعمقت مشكلة القطاع الخاص بسبب العديد من الظروف أهمها(٤):

---

(١) حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية، في العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٩٣.

(٢) ظافر حسان طاهر، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١٧٦.

(٣) احمد عمر الراوي، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة، مجلة شؤون عراقية، العدد ٥، مركز العراق للدراسات، ٢٠١١، ص٣٣.

(٤) ظافر حسان طاهر، مصدر سابق، ص١٧٩.

- توجهات الحكومة نحو تأميم القطاع الخاص في سبعينيات القرن الماضي.
- الحرب العراقية– الايرانية.
- الحصار الاقتصادي.
- ايقاف استيراد المواد الاولية الداخلة في الانتاج.
- دخول سلع منافسة لا يستطيع القطاع الخاص منافسة اسعارها.

٤– وتوجد مجموعة أخرى من العوامل التي أدت إلى زيادة نسبة البطالة في العراق وهي تلك التي ترتبط بهيكل الاقتصاد العراقي الذي تحول إلى اقتصاد حرب منذ ثمانينيات القرن الماضي، مما أدى إلى تآكل التراكم الرأسمالي وتوجيههُ نحو النشاطات التي تخدم نشاط الحرب خلال مدة طويلة أمتدت لأكثر من (٢٥) سنة.

رابعاً – التضخم: توضح معدلات التضخم المقدرة من خلال معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لإسعار المستهلك في العراق ، ويلاحظ من الجدول الآتي أرتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عموم العراق من ١٤٠،١نقطة خلال عام٢٠١٢ الى ١٤٢،٧نقطة في عام ٢٠١٣ أي بمعدل تغير ٩،١% ، في حين ارتفع الرقم القياسي العام بعد أستبعاد (أي الرقم القياسي لأسعار المستهلك مستبعداً منهُ المشتقات النفطية (النفط والغاز) وفقرتي (الفواكه والخضروات) من ٣،١٤٠ نقطة عام ٢٠١٢ الى ٧،١٤٣ نقطة عام ٢٠١٣ مسجلاً معدل تغير ٤،٢% ، ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع معظم الاقسام المكونة للسلة السلعية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢، بأستثناء كل من الاقسام (الاتصال، النقل، الترفيه والثقافة، والسلع والخدمات المتنوعة)، إذ سجلت معدلات انخفاض (– ٩،٦%، –٧،٣% ، ٠،١% ، ٠،٨%)وسجل قسم التعليم اعلى معدل ارتفاع ٩،٨ % مقارنة بعام ٢٠١٢ وقسم الملابس والأحذية بمعدل تغير ٦،٢% ، والمطاعم ٩،٤% والصحة ٦،٤% ، في حين سجل قسم الاغذية والمشروبات غير الكحولية وقسم المشروبات الكحولية والتبغ اقل معدل ارتفاع خلال هذا العام مقارنة بعام ٢٠١٢ ليبلغ ٤،٠% ، ٢،٠% على التوالي [١].

(٣٣) وزارة التخطيط ، التضخم السنوي للأقتصاد العراقي لعام ٢٠١٣،الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بغداد ، أذار ٢٠١٤، الشبكة الدولية للمعلومات ..
WWW. Mop. Gov / mop / resources /

تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلك في العراق لعام ٢٠١٣ مقارنة بعامي (٢٠١١- ٢٠١٢)

(٢٠٠٧=١٠٠)

الاقسام الرئيسة	الاوزان	معدلات الرقم القياسي			معدل التغير % (١: ٣)	معدل التغير % (٢: ٣)
		٢٠١١ (١)	٢٠١٢ (٢)	٢٠١٣ (٣)		
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	٣٠و٠٥٩	١٣٨و٤	١٤٧و٤	١٤٨و٠	٩و٦	٤و٠
المشروبات الكحولية والتبغ	٧٢٠و٠	١٢٧و٥	١٣٢و١	١٣٤و٧	٦و٥	٢و٠
الملابس والاحذية	٧و٣٣٠	١٢٦و٧	١٣٦و٣	١٤٤و٨	١٤و٣	٦و٢
السكن ،المياه ، الكهرباء ، الغاز	٣١و٣٠٥	١٤٠و٩	١٥٣و٦	١٥٩و٣	١٣و١	٧و٣
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٦و٣٧٧	١١٦و٣	١١٨و٩	١٢١و٤	٤و٤	٢و١
الصحة	٢و٣٠٨	١٤٨و٣	١٥٧و٣	١٦٤و٦	١١و٠	٤و٦
النقل	١١و٠٨٦	١٠٩و٢	١٠٦و٩	١٠٦و٠	٢و٩	٨و٠
الاتصالات	٢و٩٢٦	٨٦و٥	٨٢و٤	٧٦و٧	١١و٣	٦و٩
الترفيه والثقافة	١و٦١٩	١٠٦و٤	١٠٥و٢	١٠٤و١	٢و٢	١و٠
التعليم	٠و٩٨٩	١٣٨و٤	١٥٠و٦	١٦٤و٠	١٨و٥	٨و٩
المطاعم	١و٤٠٣	١٣٣و٣	١٤١و٢	١٤٨و١	١١و١	٤و٩
السلع والخدمات المتنوعة	٣و٨٧٨	١٤٧و٤	١٥٧و٤	١٥١و٥	٢و٨	٣و٧
الرقم القياسي العام	١٠٠	١٣٢و١	١٤٠و١	١٤٢و٧	٨و٠	١و٩
الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	١٠٠	١٣٢و٩	١٤٠و٣	١٤٣و٧	٨و١	4 و٢

المصدر: وزارة التخطيط ، التضخم السنوي للأقتصاد العراقي لعام ٢٠١٣، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بغداد ، أذار ٢٠١٤، الشبكة الدولية للمعلومات ..

WWW. Mop. Gov / mop / resources /

ويُعد التضخم مؤشراً على عدم توازن قوى العرض والطلب في الاقتصاد وقد يكون مستوى التضخم طبيعياً عند مستويات تصل إلى ٥% مثلاً، ولكنه قد يكون انفجارياً عندما يتخذ شكلاً لولبياً إذ ترتفع الاسعار بنسب متزايدة ومستمرة وكبيرة لفترات متتالية لا يمكن السيطرة عليها بسهولة وهذا ما شهدهُ العراق خلال السنوات السابقة(١).

ويعود ارتفاع معدلات التضخم إلى عدد من الاسباب أهمها(٢).

- التحرير الجزئي لبعض اسعار السلع والخدمات المقدمة ضمن برنامج الدعم الحكومي ، ترجم إلى حالة ارتفاع في المستوى العام للاسعار، مما أشر في الوقت نفسه إلى ان الاسعار النسبية لبعض السلع الحاكمة لها أثر دالي على المستوى العام للاسعار، ومن ثم التحكم في اتجاهات الظاهرة التضخمية. لاسيما مواد البطاقة التموينية والوقود وأية خدمات حكومية ملازمة تقدم مجاناً أو شبه مجاناً.

- أدى التدخل الإداري الحكومي المرتبك، سواء على مستوى إدارة نظام البطاقة التموينية، أو توزيع الوقود من منافذ التوزيع والمحطات الرسمية، إلى تقلبات سعرية مجهولة الاتجاه، ولدت اسواقاً سوداء أو رمادية فاقت قدرة الاقتصاد الوطني والمواطن على التحمل.

- أدى توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية، والزراعية إلى احلال مثيلاتها المستوردة من منافذ دولية واقليمية على وفق الاسعار العالمية لها، مما رفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق المحلية إلى مستوياتها السعرية الدولية، وهو الامر الذي أفقد المنتج العراقي ميزة ما يسمى بالاختلاف السعري مع بلدان العالم، والذي كان سائداً لمصلحة بعض منتجات نشاط الانتاج المحلي في العقود البعيدة الماضية.

- أخذت اسعار الخدمات المحلية تلاحق اسعار السلع المحلية والمستوردة بصورة مذهلة، وتتطابق معها، بعد ان كانت تتباطىء لسنوات عند ملاحقتها لاسعار تلك السلع. وعلى هذا الاساس بدأت اسعار الخدمات تتزايد بمستويات تجارية، وعلى رأسها خدمات الايواء وايجار الدور السكنية.

- لقد كان لتدهور انتاج المشتقات النفطية منذ عام ٢٠٠٣، واضطرار البلد لاستيرادها من الدول المجاورة، وما نتج عن ذلك من شحة المعروض في الاسواق المحلية، فضلاً عن رفع الدعم عنها ابتداءً من عام ٢٠٠٥، أثرٌ كبير في ارتفاع نسب التضخم لمجموعتي الوقود والاضاءة، والنقل والمواصلات التي اصبحتا تشكلان جزءاً مهماً من انفاق المواطن، بعد ان كان يحصل عليها بأسعار زهيدة قبل عام ٢٠٠٣.

(١) حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٦٠.

(٢) بيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، بغداد، ٢٠٠٩، ص١١٢.

خامساً- هروب رؤوس الاموال العراقية:

تُعد ظاهرة هروب رؤوس الاموال على الرغم من انها نتاج طبيعي لعملية الهجرة والتهجير من العوامل المساعدة لتقويض الأمن وانها تسهم في تعطيل الخطط والبرامج التنموية، يتضح ذلك من خلال المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من تزايد هروب الاموال، مما يقلل من حجم التمويل الداخلي للمشروعات الانتاجية والخدمية الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أو زيادة احتمالات عدم بقاء الأمن والاستقرار عند الوضع الطبيعي، من هذه المشكلات(١).

ـ يؤدي هروب رؤوس الأموال إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من خلال تدني مستوى الاستثمارات المحلية وحجمها مع ما يرافق ذلك من تعطيل للموارد الاقتصادية فالكثير من المشروعات ذات الاستثمارات المحلية تعتمد بالدرجة الأساسية على المواد الأولية المنتجة محلياً.

ـ رحيل الأموال الى الخارج يستنزف الاحتياطي المحلي من النقد الأجنبي، عن طريق زيادة الطلب على العملات الأجنبية الموجودة في الداخل، فضلاً عن أن ذلك يسهم بانخفاض القيمة النقدية للعملة المحلية .

ـ يتأثر الجانب الاجتماعي بهروب رؤوس الاموال عن طريق ارتفاع نسبة البطالة بعد توقف المشاريع الإنتاجية والخدمية وإغلاقها ليتم تسريح العاملين ثم يزداد عدد الذين ينضوون ضمن إطار الفقر والحرمان لتأخذ التهديدات غير المسلحة للأمن بالتوسع والازدياد.

وعليه فأن ضعف الاستقرار السياسي وعدم وجود رؤية واضحة للاهداف الاقتصادية لدى الحكومات المتعاقبة حالَ دون خلق مناخ مناسب للاستثمار.

المبحث الثالث
مستقبل الاقتصاد العراقي

ان الاوضاع الاقتصادية لا تجري في فراغ، فكل وضع اقتصادي لهُ أوضاع اجتماعية وسياسية وثقافية يرتبط بها وترتبط به ، ولا يقوم إلا بها ولا تقوم إلا به، فإذا أريد تطوير الوضع الاقتصادي يجب تطوير هذه الأوضاع كلها لكي يتحقق التقدم المنشود، ولذلك فأن اشتقاق فلسفة تنموية جديدة لا يمكن ان يكون بعيداً عن طبيعة المجتمع ككل.

وفق هذا الارتباط الذي لا أنفصام بينه وبين طبيعة النظام السياسي والنظام الاقتصادي، فأن الملاحظ هو ترك الامريكان كما يزعمون النظام السياسي للشعب العراقي ، في الوقت الذي فرضوا فيه شكل النظام الاقتصادي، وهو ما يعني مصادرة حق المجتمع في اختياراته، وهو يضع الأمريكان أمام

(١) عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٧، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص٢٩٣.

تناقض فاضح جديد بين الجوهر الثابت لخطابهم واستراتجياتهم في العراق. وهذا ما ينزع القناع شيئاً فشيئاً عن الوجه الحقيقي للرأسمالية الامريكية المتوحشة ويطيح أوهام الذين يراهنون على الدور الانساني والتقدمي لأمريكا(١)

إن محاولة غرس نظام أقتصادي ــ أجتماعي من دون اية مرتكزات أساسية له، وتوليف ظروف تلف الاقتصاد والمجتمع من الخارج لتدخلهُ قسراً في موجة الليبرالية الجديدة، من شأنها ان تغير وتشوه المجتمع على حد تعبير ارنولد توبيني وتدخلهُ في إشكالية جديدة(٢) .

فتوليف الظروف المحيطة بالعراق من شأنها ان تدفع باتجاه ترسيخ بعض من اسوء قسمات نظام السوق ، وهو ما يتناقض مع الدعوات المعلنة في ضرورة سلامة البنى المجتمعية ، والتي تستوجب توازناً دقيقاً وتضافراً حيوياً بين قطاع دولة ظل يمارس دور الرضاعة لكل المجتمع ، وقطاع اعمال يراد لهُ ان ينهض بأعباء الاقتصاد ومؤسسات المجتمع المدني التي تؤدي دوراً رقابياً فيه (٣).

ومن الجدير بالذكر أنهُ يصعب تحقيق فاعلية مزايا السوق في الاقتصاد العراقي مستقبلاً، إذ تشير التجارب التأريخية إلى ان معالجة التشوهات في انظمة مثل هذا النوع ، قد مهدت إلى ظهور اسواق غير تنافسية ، ساعدت على سيطرة الرأسمالية الاحتكارية على المسارات الاقتصادية الرئيسة، لغياب العديد من الفروض المؤدية الى الأوضاع التنافسية ، وقد يؤدي ذلك الى توسيع التباين في توزيع الدخل في المجتمع العراقي.

عندما يكون للدولة الدور الاكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي، فأن اولوية القرارات في مثل حالة كهذه ستكون للأقتصاد الكلي، وبعبارة اخرى تزيد من التحكم بأدوات السياسة المالية والنقدية في التأثير في توزيع الموارد في الاستخدامات المختلفة، وكذلك نمط توزيع عوائدها، وعلى الرغم من ان السياسات الاقتصادية لقوى الاحتلال الاجنبي تبتعد عن بيئة اقتصادية من هذا النوع وفقاً لمتضمنات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، فإن هذا الأنموذج والذي يُعد منفرداً في نشاطاته الاقتصادية ، وقد يؤدي إلى تشوهات في القيم الحدية لاستخدام الموارد، ويفسح المجال لقدر من الفساد الاداري في ظل عدم شفافية القرارات الاقتصادية وتشير التجارب إلى ان الدولة لم تستطع احتواء الاقتصاد الكلي وفقاً لأوضاع تقترب من الحالات التوازنية ، وغالباً ما تتحول السياسات الاقتصادية إلى قرارات آمرة

(١) عبد علي كاظم المعموري، الفساد الجديد في العراق، في استراتيجية التدمير آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه (الطائفية ــ الهوية الوطنية ــ السياسات الأقتصادية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٦.

(٣٨)طالب عبد صالح وعبد علي كاظم المعموري، مستقبل الاقتصادي العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٦، ص ٨٠.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٠ .

للدولة المركزية، والتي يصعب وضع حدود بقراراتها ، ولا سيما في حالة مواجهتها صدمات غير متوقعة، مثلما حصل خلال فترة الحصار الاقتصادي في العراق[١].

إن أهم المخاطر التي قد يتعرض اليها الاقتصاد العراقي مستقبلاً خطر سيطرة الاجانب على مؤسسات القطاع العام مقابل مبادلة الديون الخارجية بأصول هذه المؤسسات (مبادلة الديون بالاصول)، وان العراق يتعرض أو قد يتعرض إلى ضغوط شديدة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين لقبول سياسة مبادلة الديون بملكية اصول القطاع العام، إذ ان الرأسمالية المحلية العراقية قد تكون عاجزة أو غير راغبة في تملك هذه الاصول، وبالذات اصول المشروعات الصناعية الكبيرة[٢].

إن هناك مخاطر كبيرة تنتظر العراق إذا ما قبلت الحكومة هذا المبدأ، إذ ان تملك الاجانب للقطاع العام الذي تغطي نشاطاته الكثير من مجالات الحياة الاقتصادية سيجعل رأس المال الاجنبي يسيطر على مقدرات البلد، إذ سيصبح للمستثمرين الاجانب مصالح حيوية داخل العراق. وستؤدي ايضاً إلى زيادة رصيد ما يملكه الاجانب من مشاريع. كما انهُ في ضوء حقوق الملكية التي ستترتب للأجانب على الاصول التي اشتروها ، فأن هناك خطراً في ان يتصرف المالك الجديد ببيع هذه الاصول الى طرف ثالث قد يكون معادياً للأمن القومي للعراق. كما ان اصول القطاع العام التي ستباع من خلال صناديق الاستثمار الاجنبية ستكون محلاً لعمليات البيع والشراء المستثمرة، ومن ثم تكون عرضة للمضاربات المالية من قبل الاجانب[٣].

فواقع الحال واستشراف المستقبل ينبأ بغير ما يشاع، فحصاد الاحتلال سيكون ارتهان المستقبل الاقتصادي والسياسي بيد مجموعات تعمل كقوى ضاغطة داخل المجتمع ارتكازاً على امكانات غير حقيقية وعندئذٍ ستستبدل الرأسمالية الشعار العتيد (دعه يعمل .... دعهُ يمر)، بشعارها الذي يتناغم مع تكوينها وفلسفتها ودورها المقرر(دعه ينهب ... دعه يمر) [٤].

اشرنا من قبل إلى ان الاقتصاد العراقي ليس اقتصاداً متنوعاً قادراً على تصدير السلع والخدمات، والنفط فيه هو المصدر الوحيد للحصول على العملات الصعبة التي يحتاج اليها لتمويل مستورداته والوفاء بسائر التزاماته المالية الأخرى. وهو بذلك يظل اقتصاداً احادي الجانب محكوماً عليه

(١)سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وأقليمياً ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٨٧٠.

(٤١) ثامر محمود العاني، تعقيب على بحث كامل عباس مهدي ، سياسات الاحتلال الاقتصادي، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرو ت ، ٢٠٠٤، ص ٨٨٧.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٨٧.

(٤) طالب عبد صالح وعبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق، ص ٨٠.

بأن يظل يعتمد اعتماداً شديداً على النفط الخام بوصفه ثروة اساسية حتى المستقبل القريب على اقل تقرير. ومن هنا، وفي غياب مصادر اخرى للدخل جديرة بالاتكال عليها يصبح لزاماً على الحكومة العراقية الاعتماد على عائداتها النفطية دون غيرها تقريباً، لتغطية احتياجات البلاد من السلع المستوردة ، وتمويل برامج اعادة الأعمار والتنمية، وخدمة ديونها الخارجية، ودفع تعويضات الحرب التي قضى مجلس الأمن بدفعها(١).

وعلى اية حال ، فأن العائدات النفطية العراقية ربما لا تكفي للوفاء بكل الالتزامات المالية، ومتى ما اضطر العراق الى تسديدها فعلاً فسوف تبقى حسابات البلاد الجارية في حالة عجز ما لا يقل عن عقد من الزمن. وفي هذا الصدد تشير دراسة اعدها مركز دراسات الطاقة العالمية إلى أن العراق إذا اراد الوفاء بجميع هذه الالتزامات من دون عون خارجي فأن حسابه الجاري سيعاني حالة عجز على مدى السنوات الثلاث عشرة الممتدة بين عامي٢٠٠٤ــ ٢٠١٦ . وفي ظروف كهذه ، فأن العجز المتراكم في الحساب الجاري العراقي يقدر لهُ أن يصل الى ١٢٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٠ ، وهو واقع لا محالة حتى في ظل التوقعات السخية لإنتاج النفط العراقي، والتي تتصاعد ابتداءً من ٢،٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٤ الى ٠،٣ و ٥،٨ ملايين برميل يومياً في الاعوام ٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٦ و ٢٠٢٠ (على التعاقب). وحتى اذا اعفي العراق من نصف ديونه الخارجية (على ان يظل ملزماً بتحمل باقي التزاماته، بما في ذلك تعويضات الحرب برمتها)، فسوف يظل حسابه الجاري يعاني العجز حتى عام ٢٠١٦، وفي هذه الحالة فأن العجز المتراكم قد يبلغ ٤٢ مليار دولار تقريباً في نهاية عام ٢٠٢٠(٢).

ولا خلاف على استمرار عجز الحسابات الجارية سيظل يستنزف احتياطات البلاد من العملات الاجنبية ويضعف قيمة عملتها، فأن كان القطاع الخاص سيلجأ الى السوق السوداء للحصول على عملات أجنبية، وحذت الحكومة حذوهُ ــ مثلما فعل النظام السياسي السابق قبل بدء تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء تحديداً – سيؤدي ذلك إلى تدهور العملة والانهيار في آخر الأمر، مسببة تضخماً مفرطاً ولا سيما في بلد كالعراق يعتمد على الاستيراد للحصول على احتياجاته . ولا بد من القول إن أرتفاع نسبة التضخم على هذا النحو سيلغي وظيفة الاسعار من حيث مؤشر على شح الموارد، ويبطل دورها الذي تؤديه في تخصيص هذه الموارد بالشكل المناسب . وفي بيئة يسودها التضخم، فأن قدرة الشركات والمؤسسات التجارية على تخطيط مشروعاتها وعملياتها ستتلاشى، بسبب غياب التقديرات والتوقعات التي يمكننا التعويل عليها وبناءً على ذلك ، فأن التمويلات الرأسمالية ستنأى بنفسها بعيداً عن الفرص الاقتصادية الانتاجية ، ومنها المشروعات الطويلة الآجل، وستوظف عوضاً عن ذلك في نشاطات غير انتاجية ،

(١) محمد علي زيني، ، مصدر سابق، ص ٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

كالمضاربة في سوق العقارات، وأدخار الذهب والعملات الصعبة . كما ان الارتفاع الحاد في نسب التضخم ، وتقلب سعر صرف العملة سيحولان ايضاً دون دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد ، ومن ثم فأن غياب الاستثمارات سيقف عائقاً أمام تحقيق النمو الاقتصادي، ويقضي على أمكانية خلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن الآثار السلبية الحادة التي يسببها ارتفاع معدلات التضخم على الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود من المجتمع العراقي من حيث التوزيع غير العادل للدخل، والتآكل المستمر في مدخراتها[١].

وفي هذا الصدد يشير (فولر) في كتابه عن مستقبل العراق (بأن السياسة الاقتصادية المستقبلية الناجحة في العراق تستلزم تصحيحاً للأخطاء الاقتصادية السابقة من قبل النظام السابق، وذلك بأتباع سياسة اكثر انفتاحاً مع شركات النفط الاجنبية ، وزيادة حجم الانتاج والتصدير... ومراجعة قانون الاصلاح الزراعي الذي نزع الاراضي من ايدي اصحابها وسبب الانخفاض في معدلات الانتاج... وبالنسبة للدينار العراقي فيجب ان يُعاد تقويمه على نحو يسمح للبلاد بان تندمج في نظام السوق العالمية الحرة) [٢].

ومن جانب آخر ، وفي الاتجاه نفسه، لا بد من الاشارة الى الكيفية التي يسعى الامريكيون من خلالها إلى أدارة عائدات النفط العراقي من خلال ما يسمى بـــ (صندوق التنمية العراقية) كونه الحافظ لعائدات النفط والغاز العراقية . فبعد نحو خمسة اشهر من اقامة الصندوق وبعد نفقات بلغت نحو مليار دولار ، لا تتوافر إلا معلومات ضئيلة عن هذه التدفقات المالية، ولم توضع آليات تسمح للجماعة الدولية بمراقبة الصندوق، وقد نص القرار على ادارة الصندوق بطريقة شفافة ، وإلزامه بالمعايير العليا للشفافية والمساءلة، تحت سلطة التحالف المؤقتة التي تقودها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وقد كان ذلك ضرورياً لإخفاء طابع مؤسسي لحكم ديمقراطي ومشاركة مهنية في العراق. ولسوء الطابع، فأن سلطة التحالف المؤقتة لم تفعل ما يكفي لتنفيذ هذه المعايير. وتعمل إدارة الصندوق من خلال مكتب مراجعة البرنامج الذي صممه وألفه اعضاء عينتهم سلطة التحالف المؤقتة، ولا يوجد بينهم سوى عراقي واحد. وتستخدم اموال الصندوق لدفع مرتبات القطاع العام العراقي، وتعويض المتضررين من اعمال قوات التحالف، ودفع نفقات التسيير اليومي لمجلس الحكم العراقي والوزارات العراقية.

ويذكر التقرير المشار إليه أعلاه (ان الجماعات الدولية لا تعرف شيئاً على الاطلاق عن إدارة هذا الصندوق، أننا نعرف أن ملياراً من الدولارات قد وضع فيه من أموال برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة في آيار ٢٠٠٣ ومنذ ذلك الوقت اختفت تلك الأموال، وثمة شائعات بأن الحساب

(١) محمد علي زيني، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) نقلاً عن : عبد المنعم السيد علي ، مصدر سابق، ص ٩٥.

الحالي هو صفر)، حسبما ينقل التقرير عن قول لدبلوماسي في مجلس الأمن . وقد كان مفروضاً أن تشارك وزارتا النفط والتخطيط العراقيتان في صنع السياسة الاقتصادية ولكنهما لا تمتلكان تمثيلاً في مكتب مراجعة البرامج(١).

فإذا كان العراق لا يشارك في صنع القرار الخاص بعائدات النفط واستخداماتها، فكيف ستكون لهُ استقلالية اقتصادية في رسم السياسات التي هي من بين أهم أسس البناء الاقتصادي؟

ومن جانب العراق نفسه، واشارة الى الوضع السياسي الراهن، ومن الملاحظ أن هناك عدم وضوح في ماهية النظام السياسي الديمقراطي الذي يتكلم عنه المحتلون. وبالنظر لغياب اي ائتلاف سياسي للقوى الديمقراطية في البلاد، فأن ذلك يطرح معهُ احتمال ان تأتي إلى السلطة فئة سياسية بمساعدة العامل الخارجي وتجير عملية هذا التغير لمصالحها الخاصة. ومن اجل كسب التأييد الخارجي فأنها سوف تعمل في اقامة نظام (أقتصاد السوق)، وتبني القوانين الليبرالية الدولية الجديدة، وبالأخص في تراجع دور الدولة في إدارة الاقتصاد . وذلك أستجابة للشروط الاقتصادية والسياسية الامريكية في المنطقة. وهنا يكمن خطر العامل السياسي من حيث أثره على طبيعة الفئة الحاكمة ، ويمكن ان تستسلم السلطة في ظل التحكم الاجنبي، مما يجعل تحقق التغيير الاقتصادي المطلوب أكثر صعوبة وأقل أحتمالاً على المديين القريب و البعيد معاً. ويمثل التحكم الاجنبي ، ونوع الفئة الحاكمة التي ستتولى السلطة في العراق، قيدين اساسيين على طبيعة البناء الاقتصادي المستقبلي في العراق فيتحكمان في بناه السياسية والاقتصادية معاً إلى اجل غير مسمى(٢).

وهذا ما يدعو الى القول بأنه من الصعب التكهن بأن الحالة المنتظرة للأقتصاد العراقي ستكون على ما يرام في الآجل القصير، إذ أن ما ينتظر هذا الاقتصاد الكثير من التحديات الداخلية والخارجية، وهو ما يتطلب مشاركة شعبية حقيقية ووطنية واعتماد سياسات اقتصادية واقعية وعقلانية تحظى بالقبول العام، لبناء اقتصاد متعافي من كل عواهنه، وليس تطبيق لمناهج ورؤى مؤسسات دولية ، لم تثبت نجاحها في اكثر البلدان التي طبقتها ، ان لم تكن مأساة لمجتمعاتها(٣).

إذاً فأن مستقبل الاقتصاد العراقي مرهوناً بمدى استقلالية النظام السياسي، وقدرتهُ على ادارة الاقتصاد بعيداً عن المؤثرات والتدخلات الخارجية التي تحاول اعادة بناء الاقتصاد العراقي بما يتوافق ورؤيتها لمصالحها.

---

(١)عبد المنعم السيد علي ، مصدر سابق ، ص ٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٧

(٣) عبد علي كاظم المعموري، انهيار الامبراطورية الامريكية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٢، ص٢٥١.

الخاتمة:

ان أهم النتائج التي تم التوصل اليها .

١- ان اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط أدى إلى تعطيل التنمية الاقتصادية وتراجع اداء القطاعات الاقتصادية والخدمات الاساسية الأخرى. فمن المعروف ان القطاع النفطي يؤدي دوراً مهما في تمويل المشروعات التنموية في البلاد. ففي السبعينيات من القرن العشرين وبسبب ازدياد الايرادات النفطية نفذ العراق مجموعة من الخطط التنموية. اما في الثمانينات والتسعينات نلاحظ ان المشاريع الاستثمارية انخفضت بانخفاض الايرادات النفطية ويعزى ذلك إلى الحروب والعقوبات الاقتصادية مما أثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية.

٢- أدى الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إلى اصدار عدد من القرارات التي تفتقد إلى العقلانية والرؤية المستقبلية الامر الذي آل إلى تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة، فضلاً عن خلق بيئة صالحة لنمو الجريمة وازدياد العمليات المسلحة في البلاد.

٣- ان ضعف الاستثمار في البلاد والذي نجمَ عن هروب رؤوس الاموال العراقية إلى التباطؤ في اعادة البناء والاعمار واحياء المشروعات الانتاجية والخدمية.

٤- يعاني الاقتصاد العراقي الكثير من التحديات الداخلية والخارجية مما جعل التغيير الاقتصادي اكثر صعوبة واقل احتمالاً في المستقبل القريب والبعيد معاً.

قائمة المصادر

١. أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة، مجلة شؤون عراقية، العدد٥ ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١١.

٢. احمد عمر الراوي، نحو استراتيجية جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي فلي ظل أقتصاد أحادي الجانب، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الأنسحاب الأمريكي ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.

٣. بيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، بغداد، ٢٠٠٩ .

٤. ثامر محمود العاني ، تعقيب على بحث كامل عباس مهدي، سياسات الاحتلال الاقتصادي، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وأقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٥. حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الامريكي ، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد/ ٢٠١٢.

٦. حسن لطيف الزبيدي وخالد محمد شبر ، التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحرب على الارهاب، مجلة حمورابي، العدد٥ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتجية، بغداد، ٢٠١٣.

٧. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية، في العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٨. حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٧.

٩. ذكاء الخالدي ، تعقيب على بحث سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل ، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

١٠.سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل ، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٤.

١١. ستار جبار خليل البياتي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق وحدة الاهداف وواقعية الحل الاقتصادي، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١١.

١٢. صلاح حسن الشمري، الاستراتيجية الامريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير ، منشورات ضفاف ، بيروت ، ٢٠١٤.

١٣. طالب عبد صالح وعبد علي كاظم المعموري، مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.
١٤. ظاهر حسان طاهر، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحالاب الامريكي مشكلة البطالة وإمكانيبة حلها ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
١٥. عباس علي محمد ، الامن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة ١٩٧٠ــ ٢٠٠٧، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٣.
١٦. عبد المنعم السيد علي، البناء الاقتصادي ــ الاسس والمقومات ــ القيود والتحديات في العراق، دراسات في السياسة والاقتصاد ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي، ٢٠٠٦.
١٧.عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة والتضحية بالأمن الانساني في العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١.
١٨. عبد علي كاظم المعموري، قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية الآثار المحتملة على الاقتصاد العراقي ، مجلة ابحاث عراقية، العدد٢ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧.
١٩. عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ٢٠١١.
٢٠. عبد علي كاظم المعموري ، انهيار الامبراطورية الامريكية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٢.
٢١. عبد علي كاظم المعموري، الفساد الجديد في العراق، في استراتيجية التدمير آليات الاحتلال الامريكية للعراق ونتائجه (الطائفية ــ الهوية الوطنية ــ السياسات الاقتصادية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٦.
٢٢. فالح عبد الجبار ، التحول الديموقراطي في العراق الواقع والمستقبل ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت ، ٢٠١١.
٢٣. عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، في ندوة برنامج لمستقبل العراق بعد أنهاء الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٥.
٢٥. مجموعة من الباحثين، الامكانات الاقتصادية لوسط العراق وجنوبه، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٣.

٢٦. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٦.

٢٧.مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠ ــ ٢٠١١، بغداد، ٢٠١١.

٢٨. وزارة التخطيط ، التضخم السنوي للأقتصاد العراقي لعام ٢٠١٣، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، بغداد ، آذار ٢٠١٤، الشبكة الدولية للمعلومات

WWW. Mop . Gov/ mop / resources /